LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

أبعاد الموقف

لقاء المنقوش وكوهين

تقدير خاطئ وتداعيات غير محسوبة

08 سبتمبر 2023

www.lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023
www.lcsms.info

التمهيد:

أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية، في 27 أغسطس 2023، أن الوزير" إيلي كوهين " اجتمع بنظيرته الليبية في حكومة الوحدة الوطنية، "نجلاء المنقوش"، في مدينة روما، في 22 أغسطس الماضي، بوساطة وزير الخارجية الإيطالي " أنطونيو تاياني". " كوهين" وصف اللقاء بالتاريخي و أنه خطوة أولى في العلاقة بين الطرفين، وأن حجم ليبيا وموقعها الاستراتيجي يمنح العلاقات أهمية وفوائد ضخمة لإسرائيل .

قوبل هذا اللقاء في ليبيا بمعارضة شديدة. والمفارقة هنا، أن المعارضة لم تأت فقط من الشعب الليبي فضلا عن المؤسسات السياسية في شرق ليبيا، بل أيضا من حكومة الوحدة الوطنية بقيادة "عبد الحميد الدبيبة "، التي تنتمي إليها " نجلاء المنقوش". وهو ما أثار قضية ارتباط " الدبيبة " بهذا اللقاء من عدمه، وهل يمثل لقاء " المنقوش ـ كوهين" سياسة الوزيرة أم سياسة الحكومة؟

جدلية المسؤولية..فردية أم تضامنية؟

في تعليقه على اللقاء، صرح "عبد الحميد الدبيبة " بأن ما حدث " أمر جلل " و أنه تصرف فردي، معلناً رفضه التطبيع مع إسرائيل. لم يكتفي بذلك، بل قام بإقالة المنقوش وأحالها للتحقيق . في المقابل، قال مسؤول إسرائيلي لوكالة " رويترز"، إن الاجتماع تم الاتفاق عليه مسبقا على أعلى مستوى في ليبيا، بل وأضاف أن رئيس الحكومة الليبية يرى أن " إسرائيل يمكن أن تشكل جسرا لتطوير العلاقات مع الغرب والإدارة الأميركية ". كما ذكر بيان لمكتب " نجلاء المنقوش"، أن "الدبيبة " كان يعلم باللقاء. بل إن مصادر حكومية وبرلمانية خاصة صرحت لـ" عربي بوست " أن من يقود عملية التطبيع في ليبيا هو" إبراهيم الدبيبة "، ابن أخي " عبد الحميد الدبيبة " ومستشاره الخاص، و" وليد اللافي"، وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية، وهما اللذان مهدا للقاء " المنقوش وكوهين". في ذات السياق، كشفت صحيفة " الأخبار اللبنانية " عن لقاء جرى بين " الدبيبة " ورئيس الموساد الإسرائيلي، ديفيد برنيع، في العاصمة الأردنية، مستهدفا التطبيع مقابل الحصول على دعم دولي لحكومة طرابلس . وهو ما نفاه " الدبيبة " لاحقا . وهو نفي متوقع ومعتاد في مثل هذه المواقف.

تقود المعطيات السابقة للترجيح بأن اللقاء وقرار التطبيع مع إسرائيل هو قرار حكومة الوحدة الوطنية وليس مجرد تصرف فردي من الوزيرة، كما أعلن " الدبيبة ". فلا يمكن لوزيرة في الحكومة أن تقدم على هكذا خطوة دون تنسيق وموافقة من رئيس الحكومة، ومن ثم فالمسؤولية هنا تضامنية، وأن ما فعله " الدبيبة " محاولة احتواء المشكلة وما رتبته من غضب شعبي ورسمي، بتحميل الوزيرة المسؤولية ، لتكون إقالتها إجراء ضروري لتفادي إسقاط الحكومة بأكملها.

ردود الفعل والتداعيات

واجه "عبد الحميد الدبيبة " ردود فعل غاضبة على مستويين رئيسيين: الأول شعبي، بالأخص في الغرب الليبي، والثاني رسمي، في الشرق الليبي، بالأخص من خلال مجلس النواب.

على المستوى الشعبي، تصاعدت الاحتجاجات في معظم المدن الليبية ، حيث شهدت تظاهرات وقطع للطرق وحرق للأعلام الإسرائيلية. وفي طرابلس اقتحم محتجون وزارة الخارجية، وهاجموا منزلاً " للدبيبة ". كما طالب " اتحاد ثوار مصراتة " و" اتحاد ثوار الزنتان "، بمحاسبة المسؤولين عن هذا اللقاء، وبضرورة إقالة حكومة الوحدة الوطنية . وجاءت أخطر ردود الفعل على لقاء "المنقوش" حينما أعلنت مدن مصراتة والزاوية والزنتان إعادة تفعيل مجالسهم العسكرية . وهو ما يؤشر للمأزق الذي وضعت حكومة "الدبيبة" فيه نفسها، ولما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في قادم الأيام.

أما على المستوى الرسمي، فإن خصوم حكومة الوحدة الوطنية في الشرق الليبي، في مقدمتهم مجلس النواب، قد استغلوا الحدث للنيل من شرعية الحكومة. فأعلن رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح، رفضه التطبيع مع إسرائيل والتمسك بالدفاع عن القضية الفلسطينية ، وذلك خلال جلسة طارئة عقدها المجلس لبحث لقاء " المنقوش" . كما قرر البرلمان تشكيل لجنة تحقيق في هذا اللقاء، و اتفق النواب على تعديل قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل، من خلال رفع سقف العقوبات بالقانون رقم 62 الصادر عام 1975 .

إن ردود الفعل الأخيرة تشير إلى أن "عبد الحميد الدبيبة " وحكومته في مأزق مركب، إذ أن الغضب الشعبي الذي يواجهه لا يقتصر أسبابه فقط على لقاء " المنقوش"، بل يبدو أن هناك تراكمات سابقة نتيجة لطبيعة إدارته الحكومية الفترة الأخيرة، بالأخص في الملفات الاقتصادية. كما أن الغضب الشعبي يدعمه طرف رسمي في الشرق ، متحفز لأي خطأ يقوم به " الدبيبة ". وفي ظل هكذا معطيات، فإن الدبيبة، وإن كان قادرا على الصمود بحكومته فترة أطول، فإن هذه الحكومة، على الأرجح، ستكون آخر محطاته في العمل السياسي، ليُكتب معها، على ما يبدو، نهاية دوره في الحياة السياسية الليبية.

تقديرات خاطئة

لا يبدو أن أحدا في حكومة الوحدة الوطنية كان يتوقع حجم الغضب وردود الفعل الشعبية والرسمية على لقاء " المنقوش وكوهين "، ومن ثم هناك خطأ في تقدير الموقف من جانب الحكومة لعدة أسباب:

• في ليبيا المجتمع أقوى من الدولة، وهنا يمكن الإشارة لإقتراب " الدولة والمجتمع " للمفكر" جول مجدال"، الذي يطرح أربعة نماذج للعلاقة بين الدولة والمجتمع ، والدولة تعني هنا السلطة ، وليس المفهوم الشامل للدولة، والمجتع يشير للقوى الإجتماعية المختلفة.

النماذج هي: دولة قوية ومجتمع ضعيف، مجتمع قوي ودولة ضعيفة ، دولة قوية ومجتمع قوي، وأخيراً دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف. وبمفهوم "مجدال" فإن الدولة القوية هي القادرة على الضبط الاجتماعي أو السيطرة على الفواعل من دون الدولة.

في الحالة الليبية ، الدولة ليست فقط ضعيفة ، بل تكاد تكون منعدمة ، بمفهوم الاحتكار الشرعي والرسمي للعنف، من خلال غياب السلطة المركزية في ظل وجود حكومتين ، أحدهما في الشرق والأخرى في الغرب ، بل إن كل منطقة تعج بالعديد من التشكيلات المسلحة الغير منضبطة، والتي لا ترتقي لأن تكون جيشاً احتر افياً، وإن كانت التشكيلات المسلحة في الشرق تتمتع _بقدرة انضباطية أكبر.

في المقابل فإن المجتمع ليس على درجة عالية من القوة ، فهو منقسم أيضا، حتى أن الانقسام من أعلى، أي على مستوى السلطة بين حكومتي بنغازي وطر ابلس، هو انعكاس أو امتداد للانقسام من أسفل، على مستوى المجتمع أو الانقسام المناطقي. ومع ذلك، فإن المجتمع مقارنة بالدولة أقوى، سواء للعامل القبلي المهيمن على التركيبة الاجتماعية الليبية، والذي ينخرط ويزاحم الدولة في تسيير شؤون المواطنيين، أو لانتشار التشكيلات المسلحة الغير رسمية.

في ظل هذه الوضعية ، فإن قدرة الحكومة على اتخاذ خطوات استراتيجية بالمخالفة مع رغبات الشعب تظل ضعيفة، فليست لديها الإمكانات التي تجعلها قادرة على فرض هذه الخيارات على المجتمع، بل إن المجتمع هو القادر على دفعها نحو مسارات بعينها وليس العكس، وهو ما ظهر في ردود الفعل الشعبية على مستوى الأفراد والتنظيمات ، ثم انعكس على طريقة معالجة الحكومة لهذا الخطأ، بالتراجع والتنصل من اللقاء، بل إن الأمر وصل لقيام " الدبيبة " بزيارة السفارة الفلسطينية. وإذا ما نظرنا للشرق والغرب كمنطقتين فرعيتين داخل نطاق الدولة الليبية، فإنه يمكن القول بأن سلطة الشرق في مواجهة المجتمع أقوى نسبيا من سلطة الغرب في مواجهة المجتمع.

بالتالي على مستوى الدولة الليبية بشكل عام فالمجتمع أقوى من الدولة ، لغياب سلطة مركزية تفرض سيطرتها على كامل الأراضي الليبية، وعلى مستوى الغرب بشكل خاص فإن المجتمع أقوى أيضا في مواجهة الدولة ، لعدم قدرة السلطة (حكومة الدبيبة) على السيطرة وضبط التشكيلات المسلحة المختلفة في الغرب. وهو ما يضعف أكثر من قدرة الحكومة على اتخاذ أي خطوة في مسار التطبيع، في ظل ممانعة المجتمع له.

• حكومة الوحدة الوطنية هي حكومة انتقالية، ومستوى شعبيتها حتى قبل لقاء " المنقوش" في تراجع، وبالتالي فهي غير قادرة على تحمل تكلفة عملية التطبيع مع إسرائيل واحتواء الغضب الشعبي من ناحية، وغير مستعدة للدفاع عن أحد أعضائها في مواجهة الشعب من ناحية أخرى. وبالتالي من الطبيعي أن تؤول الأزمة لإقالة " المنقوش"، خاصة وأن الدبيبة وهو يسير الحكومة الانتقالية حاليا، هدفه الأساسي مرحلة ما بعد الانتخابات ، وأن يظل فاعلاً في الحياة السياسية في مرحلة الاستقرار السياسي. كما أن إسرائيل دائما ما تقدم على التطبيع مع حكومات مستقرة، حتى تكون اتفاقاتهم أكثر ديمومة وإلزامية ، وما دون ذلك لا يعدو كونه مجرد تمهيد واختبار لمرحلة التطبيع الرسمي المعلن.

• لا يبدو أن لدى حكومة الدبيبة مراكز بحثية أو" Think Tanks " تخدم على عملية صنع القرار، عبر إمدادهم بالاستشارات والرؤى المختلفة حول السياسات العامة للحكومة. فالدراسة البسيطة للرأي العام الليبي يمكن أن تستنتج بسهولة بأن الشعب الليبي ليس مستعدا لعملية التطبيع مع إسرائيل، ويمكن لمراكز الأبحاث التوصل لهذه النتائج عبر استطلاعات الرأي وغيرها.

• أخيرا، كان على حكومة " الدبيبة " إدراك أن هناك خصوم له في الشرق الليبي، يترقبون أي خطأ أو سقوط له، وبالفعل فقد انتهز خصومه في الشرق الفرصة، وتبنوا موقفاً قوياً في معارضة التطبيع ودعم القضية الفلسطينية، في مقدمتهم مجلس النواب، وهو موقف تغلب عليه أكثر الحسابات السياسية.

أخيراً، قد يحاجج البعض، ليس من الناحية الأخلاقية، وإنما سياسياً، بأن هذا ليس سوء تقدير من الحكومة، لأنها حينما أجرت هذا اللقاء كانت قد خططت أن يكون سرياً وأن يظل هكذا كسابقه من اللقاءات، وبالتالي يمر دون أزمة. والرد هنا على مستويين:

المستوى الأول، هو أنه من ناحية نقلت " هيئة البث الإسرائيلية "، في 28 أغسطس الماضي ، عن مسؤولين قولهم إنه خلال التحضير للقاء " كوهين والمنقوش" اتفق الطرفان على الإعلان عن اللقاء . وبالتالي وفقا لهذا التقرير، لم يكن الإعلان مفاجئا للجانب الليبي. في نفس الإطار، بحسب مصدر حكومي لـ" عربي بوست "، فإن من طلب تسريب هذا اللقاء من الإسرائيليين كان " وليد اللافي نفسه "، وبطلب من " إبراهيم الدبيبة "، بهدف إنقاذ حكومة الوحدة الوطنية. حيث وفقا لهذا المصدر، فإن الحكومة خسرت ظهيرها الشعبي والدولي، خاصة مع وجود توجه دولي لتشكيل حكومة جديدة تمهد للانتخابات، وبالتالي فإن تسريب اللقاء ثم التضحية بالمنقوش قد يكون سبباً لاسترجاع جزءاً من شعبية الحكومة المفقودة ، وإشغال الرأي العام عن الوضع الذي باتت تعيشه الحكومة ، بعد تخلي أمريكا وإيطاليا عنها، حسب ذات المصدر.

وهو تقدير خاطئ أيضا، يضاف لسوء التقدير في عقد اللقاء ذاته، حيث لم يقتنع الشعب برواية أن اللقاء كان تصرفاً فردياً من " المنقوش"، لذلك لم يُهدأ قرار إقالتها من الغضب الشعبي ، وشملت المطالب الشعبية، حتى في الغرب الليبي ، بما في ذلك مصراتة، المدينة التي ينتمي إليها " الدبيبة "، ضرورة إسقاط الحكومة.

المستوى الثاني، أنه على افتراض الاتفاق على سرية اللقاء، فإن هذا يعد تقدير ثالث خاطئ، يضاف لخطأ عقد اللقاء ذاته ولتسريبه، إذا كان الطرف الليبي من طلب التسريب. فالسوابق التاريخية عن الممارسات الإسرائيلية في هذا الخصوص تشير إلى أن تسريب مثل هذه اللقاءات من الأمور التى اعتاد عليها الإسرائيليون. وليبيا ليست بعيدة عن هذه السوابق، حيث حدث من قبل مع خصوم " عبد الحميد الدبيبة " في الشرق، حينما نشرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية عن زيارة " صدام حفتر"، نجل المشير" خليفة حفتر"، لإسرائيل في نوفمبر 2021 . وهي زيارة لم تكن معلنة. وقبلها في فبراير 2020، أعلنت إسرائيل من جانب واحد، عن لقاء جمع رئيس وزراءها مع رئيس مجلس السيادة السوداني، "عبد الفتاح البرهان"، وهو اللقاء الذي فوجئت به حتى الحكومة السودانية . وبالتالي عدم إدراك هذه المعطيات التاريخية، والحديث ليس عن تاريخ بعيد بل قريب جدا، هو خلل لدى الحكومة في تقدير المواقف.

خاتمة

بينما تعاني حكومة "عبد الحميد الدبيبة " من تراجع شعبيتها في الداخل الليبي، شرقا وغربا، مع بحث القوى الدولية عن حكومة بديلة، تنهي بها المرحلة الانتقالية الحالية، لجأ الدبيبة لمسار التطبيع، ربما ظناً منه بأنه أقصر وأيسر الطرق لاستعادة الدعم الدولي الذي فقده، وربما أيضا، وهو الأهم، تقديم نفسه بأنه المرشح الأمثل لقيادة ليبيا الموحدة في مرحلة ما بعد الانتخابات. لكن في المقابل أتت هذه الخطوة لتعمق من أزمة " الدبيبة "، ولتهدد مستقبله السياسي برمته، بما يمكن القول معه بأن هذه الحكومة ربما تكون آخر محطات الدبيبة في العمل السياسي.

ولتجنب المزيد من الخسائر وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، سواء على مستوى الأداء الحكومي أو حتى على مستوى " الدبيبة" نفسه ودوره ومستقبله في الحياة السياسية، علي رئيس الحكومة اتخاذ خطوة للخلف وإعادة حساباته، بإحداث تغيير جذري في سياساته، بالأخص في ملف الفساد وإدارة الموارد، وفي دائرة المقربين منه في صنع القرار، الذين بات وجودهم جزءاً من المشكلة، أو حتى خطوات للخلف بحل الحكومة والقبول بالمقترح الدولي بإعادة تشكيل الحكومة. التضحية هذه ، وإن كانت كبيرة ، لكنها لأجل هدف أكبر، وهو إنقاذ مستقبله السياسي وجعل لنفسه مكانة في مرحلة ما بعد الانتخابات.

كما عليه عقد شراكة مع بعض مراكز الفكر والأبحاث، التي يمكن أن يستفيد من استشاراتها على مستوى صنع السياسات، لتجنب الوقوع مرة أخرى في سوء تقدير المواقف.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms.info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info